

بحث في

النظريات النقودية ودورها في تفسير الدورات الأقتصادية

إعداد

هايل عبد المولى طشطوش

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	3.....
المبحث الأول : حقيقية دورات الأعمال (الدورات الاقتصادية)	4.....
- ماهي الدورة الاقتصادية	4.....
- مراحل الدورة الاقتصادية	5.....
المبحث الثاني : النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية)	7.....
المبحث الثالث : افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية	10.....
المبحث الرابع: الصيغ المختلفة للنظرية النقدية	12.....
المبحث الخامس : نظرية الأرصدة النقدية (مدرسة كامبردج)	14.....
المبحث السادس: النظرية النقدية الكنزية	16.....
المبحث السابع: النظرية النقدية الكمية الحديثة	18.....
خاتمة	20.....
ونتايج	22.....
المراجع	24.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النظريات النقدية في تفسير دورات الأعمال

مقدمة :

لقد تطورت عملية البحث في اثر النقود على التضخم أو الكساد أو الاستقرار الاقتصادي أكثر فأكثر بعد ثورة الأسعار في القرن السادس عشر 16م خاصة بعد التدفق الكبير للمعادن النفيسة من أمريكا إلى أوروبا والذي أدى إلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار مما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى البحث في العلاقة بين زيادة كمية النقود و ارتفاع الأسعار نتيجة تدفق الذهب و الفضة (1).

لقد كان المفكر السياسي والاجتماعي الفرنسي جان بودان أول من أعطى ملاحظة مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي السبب في ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض في قيمة النقود مما أدى إلى ظهور ما سمي بالفكر الاقتصادي بالنظرية النقدية (2).

ترتبط النظرية النقدية بالنظرية الاقتصادية العامة ارتباطا قويا ، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابك مع بعضها في الواقع العملي و من بينها النقود وتشغل النظرية النقدية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي الحديث من خلال الأبحاث و الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية شرح وفهم الآليات وعمل وتفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر و المتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع كالتضخم و الكساد .

لقد جاءت هذه الدراسة لتبين التفسير الذي استخدمته كل نظرية من هذه النظريات للظواهر الكثيرة في النشاط الاقتصادي من خلال عدة مباحث هي :

المبحث الأول : حقيقية دورات الأعمال (الدورات الاقتصادية) .

المبحث الثاني : النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية) .

المبحث الثالث : افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية.

المبحث الرابع : النظرية النقدية (معادلة التبادل) .

المبحث الخامس :نظرية الأرصد النقدية

المبحث السادس : نظرية النقدية الكنزية . ومن ثم تقييم لهذه النظريات من خلال النتائج.

(1) للمزيد انظر : عبد الرحمن يسري ، اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية ، 1979 ، ص ، ص 139 ، 140 .

(2) انظر : مصطفى شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت، 1981، ص35.

المبحث الأول حقيقية دورات الأعمال (الدورات الاقتصادية)

ما هي الدورة الاقتصادية :

يمكن اعتبار التقلبات الاقتصادية إحدى قوانين الحياة وهي تحدث في كل وقت وحين ، و يمكن لنا ربط عدم الاستقرار الاقتصادي بفترات الركود والانتعاش الاقتصادي الذي يحدث في فترات متباينة⁽³⁾.

تعريف الدورة الاقتصادية:

يمكن تعريف الدورة الاقتصادية أنها: "تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي" ⁽⁴⁾. وعرفت كذلك بأنها " تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار ".⁽⁵⁾

الدورة الاقتصادية أيضا تسمى بدورة الأعمال Business Cycle تتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم (الارتفاع في مستوى الأسعار) والانكماش (الانخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة⁽⁶⁾، وتتسم هذه الدورات بتكرار حدوثها الذي قد يكون منتظما في بعض الأحيان او غير منتظم في كثير من الأحيان، أي عدم التساوي بين المدة الزمنية التي تستغرقها الاتجاهات التوسعية Expansion في الدورة التي تتمثل بالتقلبات من مركز او نقطة التحول الدنيا، او قاع الدورة Trough التي تمثل حالة الكساد Depression ، وبين المدة الزمنية التي تستغرقها الاتجاهات الانكماشية Contraction التي تتمثل بالتحويلات من نقطة التحول العليا أو القمة Peak التي تمثل وضع الانتعاش أو الرخاء Prosperity ، فعندما يكون الاقتصاد في وضع القمة توجد هناك عوامل ومتغيرات تدفع إلى وضع الانكماش والركود Stagnation ثم الكساد (ويعني الانخفاض الشديد في مستوى الأسعار)⁽⁷⁾،

⁽³⁾ الكريم، مبارك. الدورات الاقتصادية. مجلة الإدارة العامة-العدد 34 -السنة 1402هـ/1982م- صادرة عن معهد الإدارة العامة. ص180.

⁽⁴⁾ عمر، حسين. الموسوعة الاقتصادية. ط4-القاهرة: دار الفكر العربي(1412هـ).. ص214-216

⁽⁵⁾ الكريم، مبارك. الدورات الاقتصادية. ، مصدر سابق ، ص180

⁽⁶⁾ موسى ادم عيسى ، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، مجموعه دلة البركة ، جدة ، 1993 ، ص ص 212،211.

⁽⁷⁾ المصدر السابق ، ص 212.

وكذلك عندما يكون الاقتصاد في وضع الكساد توجد عوامل ومتغيرات تدفع للتحويل إلى وضع التوسع والانتعاش.

مراحل الدورات الاقتصادية:

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل، مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي:

- مرحلة الانتعاش Recovery : وقد سماها آخرون بالتوسع أو الاستعادة Eepansion or Recovery. " (8) ، وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات ، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضائل المخزون السلعي ، و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون". (9) كما أضاف آخرون (10) في وصف لسمات هذه المرحلة "توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات والإيداعات".
- مرحلة الرواج Boom : ويطلق بعض الباحثين عليها القمة Peak (11) "وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف" عمر (مرجع سابق، ص ص 214 - 216). وأضاف خليل (مرجع سابق، ص ص 490-491) أن الطاقة تصبح مستغلة بالكامل، ويبدأ ظهور النقص في العمال و بعض المواد الخام الأساسية.
- مرحلة الأزمة Crisis : و أطلق عليها خليل (مرجع سابق، ص ص 491-492) ركود Recession. ووصفها عمر (مرجع سابق، ص ص 214 - 216) قائلاً: إذ تهبط الأسعار، وينتشر الذعر التجاري ،وتطلب البنوك قروضها من العملاء ، وترتفع أسعار الفائدة ،وينخفض حجم الإنتاج والدخل ،وتتزايد البطالة ،كما يتزايد المخزون السلعي. وأضاف الكريم (مرجع سابق، ص 185) في وصفه لسمات هذه المرحلة انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك وضعف التسويات والإيداعات المصرفية.
- مرحلة الكساد Depression : وتتسم بانخفاض الأسعار ،وانتشار البطالة ،وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومه عمر (مرجع سابق، ص ص 214 - 216). وقد أطلق عليها خليل (مرجع سابق، ص ص 489-490) بمصطلح القاع Trough وهي الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي شيئاً بدرجة كافية.

(8) خليل، سامي. مبادئ الاقتصاد الكلي. ط3-الكويت: مكتبة النهضة العربية، (1406هـ)..ص490

(9) عمر، حسين. الموسوعة الاقتصادية، مصدر سابق ، (1412هـ). ص 214-216

(10) الكريم، مبارك. الدورات الاقتصادية ، مصدر سابق ،(1402هـ)..، ص 185

(11) خليل، سامي. مبادئ الاقتصاد الكلي. ط3-الكويت: مكتبة النهضة العربية. 1406ص490-491

أسباب حدوث الدورة الاقتصادية :

وتحدث الأزمة عندما تحصل التقلبات بين (القمة) و(القاع)، وشدة او خطورة الأزمة يعتمد على سرعة التحولات والانتقالات للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الحقيقية والمالية)، ويجري أحيانا تشبيه الدورة والأزمة الاقتصادية مجازاً بـ (الجبلة) اذ تمثل قمته حالة الانتعاش، ويمثل (الوادي) حالة الكساد، فكما كان الوادي عميقاً وواسعاً يعكس ذلك الأثر الكبير للأزمة وخطورتها، كما حدث في أزمة الكساد الكبير عام 1929، وقد يكون هذا الوادي ضيقاً وقليل العمق (اقل خطورة) كما حصل في عام 1970 (أزمة السيولة). وهاهو يحصل اليوم بما سمي بالأزمة المالية العالمية والتي بدأت تظهر على السطح بعد ظهور أزمة الرهن العقاري في أميركا بتاريخ 2008/9/15.

وتعد الأزمات الاقتصادية Economic Crisis اخطر مراحل الدورات الاقتصادية Economic Cycle التي تحدث في الاقتصادات الرأسمالية وتنتقل تأثيراتها إلى الاقتصادات الأخرى وحسب درجة الارتباط، ومنشأ كل الأزمات الاقتصادية هو التقلبات الشديدة في بعض او كل متغيرات طرفي الاقتصاد، الجانب الحقيقي (السلع) والجانب المالي (النقدي)، وسرعان ما تتفاعل التغيرات في المتغيرات الحقيقية والمالية لتشكل خليطاً من التأثيرات المتبادلة بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، على اعتبار أن النقود هي حق على الاقتصاد السلعي يتيح لها إشباع الحاجات الأساسية، وبالتالي فالنقود هي أصل مالي Financial Asset ممثل عن الاقتصاد السلعي، ويظهر لنا أن النقود هي المؤثر الأول والأخير على الدورات الاقتصادية لذا فهي تستحق الدراسة ومعرفة الرابط بينها وبين الدورات الاقتصادية من خلال النظريات النقدية التي جاءت عبر تاريخ الفكر الاقتصادي .

المبحث الثاني

النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية)

قبل الدخول في تفاصيل النظريات التي تحدثت عن اثر النقود على دورات الأعمال يجب أن نتعرف على النقود ووظائفها وذلك لأهميتها ودورها الكبير في الاقتصاد .

تعريف النقود⁽¹²⁾ :

اختلفت تعريفات الاقتصاديين للنقود حسب الوظائف والأشكال التي تتخذها النقود ومن هذه التعريفات:

- كل شيء مقبول عموماً في الدفع مقابل سلع او الإبراء من التزامات الأعمال .
- كل شيء شاع استعماله وتم قبوله عموماً كوسيلة مبادلة أو أداة تقييم .
- كل ما يؤدي وظائف النقود اعتيادياً وبصورة رئيسية .
- هي أي أداة أو وسيلة يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الديون .

(¹²) للمزيد يمكن الرجوع الى : عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1970، ص 22.

- ويمكن تعريفها بأنها: " أي شيء يستخدم كوسيط للتبادل وكمعيار للقيمة ويلقى قبولا عاما من الأفراد ".⁽¹³⁾

وظائف النقود :

تقوم النقود بالعديد من الوظائف الهامة والحيوية ولا يمكن لغيرها القيام بها وبرزت هذه الوظائف هي (14):

1. وسيلة للتبادل .
2. مقياس للقيمة
3. مخزن للقيمة وأداة للادخار .
4. وحدة للحساب .
5. وسيلة للدفع المؤجل .

العلاقة بين حجم النقود والمستوى العام للأسعار :

لا يستطيع احد أن ينكر العلاقة الوثيقة بين حجم النقود التي يمتلكها الفرد وبين عاداته الانفاقية حيث إن حجم النقود المتداولة لدى الأفراد سيشجعهم على الإنفاق وشراء المزيد من السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط حركة الاقتصاد ولكن الإفراط في زيادة حجم النقود بين أيدي الأفراد سيؤدي إلى عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي مما سيعرض الاقتصاد إلى حالة تضخمية تتيح به من خلال الارتفاع الحاد في مستوى الأسعار ، وكذلك فإن نقص السيولة بين يدي الناس ستؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي حصول فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي وبالتالي حصول الأزمات والدورات الاقتصادية ، اذا العلاقة وطيدة بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ،ومن خلال النظريات النقدية المختلفة سنشاهد اثر النقود على دورات الأعمال وبرزت وأقدم هذه النظريات هي النظرية الكمية في النقود (الكلاسيكية) :

النظرية الكمية (الكلاسيكية) :

تعتبر النظرية الكمية في النقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت و تطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود . وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم و التفسير لها ، يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود

(13) موسى ادم عيسى ، مصدر سابق ، ص 20.

(14) للمزيد انظر: ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.

وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة وكانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المدارس الاقتصادية فما هو تحليل الكلاسيك للنقود و ما هو دور النقود عند الكلاسيك.

جوهر النظرية :

لقد كانت (النظرية النقدية) Monetary Theory من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان، بل إن الجميع تقريباً يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث يلاحظ وابتداءً من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين، ومفكرها ابتداءً من J.Podin ، (1530- 1596)، و Lock. J و Cantilleon R. و Hume D. و Ricardo و Mill J.S. و Fisher I. ، ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين (Neo classic) فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي) الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد) إلا أنها اقرت بان التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض (من وجهة نظر ريكاردو) ان يكون الإصدار النقدي خاضعا لغطاء معدني يعادل 100 % من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات.

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل و من بينهم ادم سميث و دافيد ريكاردو و جون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقاداً تاماً بان اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام⁽¹⁵⁾. ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية و اهتموا اهتماماً خاصاً بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزمن.

وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فانه -حسب رأي المدرسة الكلاسيكية- لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها ويستبعد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد. إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من اجل المعاملات فقط⁽¹⁶⁾.

المبحث الثالث

افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية

(15) سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1982، ص121.

(16) موسى ادم عيسى ، مصدر سابق ، ص98.

ظهرت النظرية النقدية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر 18م أي حين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون (ساي) للأسواق و الذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق طلبه الخاص به فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية وبتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له وان زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب سرعان ما يزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار ووفقا للتحليل الكلاسيكي قامت النظرية الكمية للنقود في معادلة التبادل على⁽¹⁷⁾:

1. ثبات حجم المعاملات:

تقوم النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على فرضية أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وان النقود ليس له أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة أن حجم المعاملات متغير خارجي ومن ثم يعامل على انه ثابت خاصة وان حجم العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات ثابتة. وهذا الثبات هو وفقا لأحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد أن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

2. ثبات سرعة دوران النقود:

نقصد سرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

و تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير⁽¹⁸⁾ ، مع ثبات V و T يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط وهما كمية النقود في الطرف الأيمن من المعادلة والمستوى العام للأسعار في الطرف الأيسر حيث تقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما.

3. ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

(17) للمزيد انظر: المصدر السابق ، ص 90 - 92

(18) محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، 1981، ص 467.

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار وحصول التضخم ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات و في هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود .

و يسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد فحدوث التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار أي يؤدي إلى حدوث تضخم في السوق. (19)

المبحث الرابع

الصيغ المختلفة للنظرية النقدية

كما سبق وقلنا أن فكرة النظرية قديمة حتى قبل الكلاسيك إلا أن أهم من اخذ بالتحليل السابق و استخدمه في تحليل ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن 19 هو الاقتصادي دافيد ريكاردو الذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الكلاسيكي حيث توصل في هذا الشأن إلى أن كمية النقود تتناسب عكسيا مع قيمتها باعتبار أن أي زيادة في العرض النقدي ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

المطلب الأول : معادلة التبادل (صيغة فيشر):

تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود و مستوى الأسعار وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود حيث يكون مجموع قيم عمليات التبادل مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها .

إذن فالنظرية الكمية هي دالة ، المستوى العام للأسعار متغير تابع وكمية النقود متغير مستقل و بثبات كمية المبادلات وسرعة دوران النقود فانه يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي: $M \times S = P \times T$ حيث ان (ن) : هي كمية النقود ، (س): سرعه تداولها ، و(م) : المستوى العام للاسعار ، و(ك) : الحجم الكلي للمبادلات . $M * V = P * T$

إن كمية النقود مضروبة في سرعه دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار و منها يمكن تحديد المستوى العام للأسعار كالتالي $P = M * V / T$

حيث المستوى العام للأسعار = (كمية النقود مضروبة في سرعه دورانها) x (مقلوب حجم المعاملات) لقد حاول فيشر الوصول إلى ما هو ابعده من ذلك وذلك بإدخال النقود المصرفية (الداخلية) في معادلة التبادل أي انه سعى إلى التمييز بين النقود القانونية (الخارجية) و النقود المصرفية بغرض إبراز أهمية كل منهما في تحقيق مستوى معين من المبادلات ولهذا جاءت معادلة التبادل كالاتي :

ن : النقود القانونية

(19) للمزيد انظر: موسى ادم عيسى ، مصدر سابق ، ص 90-93.

س:سرعة دورانها
ن':النقود المصرفية
س':سرعة دورانها
ن س + ن'س' = م X ك
ومن ثم م = ن س + ن'س' /

المطلب الثاني : (تقويم) نقد النظرية الكمية ومعادلة التبادل

تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة يمكن إيجازها فيما يلي⁽²⁰⁾:

1. افتراضها دوما ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد (باستثناء مستوى الأسعار) ، إلا انه إذا رجعنا إلى التجارب الواقعية نجد عدم صحة ثبات هذه الفروض.
2. لم تأخذ النظرية التقليدية النقدية بعين الاعتبار متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة حيث اعتبرته ظاهرة حقيقية.
3. تقوم هذه النظرية على العلاقة الآلية بين M و P إلا أن كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في P (المستوى العام للأسعار) فقد ترتفع هذه الأخيرة لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود كما أن زيادة النقود لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار خاصة إذا كانت هناك طاقات عاطلة .
4. إن العلاقة بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار ليست مباشرة أو تناسبية فقد أشار (باتكان) في خضم الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها النظرية إلى أن العملية التي تعقب حدوث زيادة في النقود سوف تصبح أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية للنقود .

المبحث الخامس

نظرية الأرصدة النقدية

(مدرسة كامبردج)

ومن بين النظريات التي ظهرت واهتمت بتفسير اثر النقود على دورات الأعمال هي ما عُرف ب (نظرية الأرصدة النقدية Cash Balances Theory التي كانت امتدادا للتحليل الكلاسيكي، وروادها الذين عرفوا باسم الكلاسيكيون الجدد أمثال A. Marshal ، (1823- 1772) الذي كان يعمل أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج و Pigou A.C و D. Robertson و Hawtrey M. ، ومن ثم

⁽²⁰⁾ (للمزيد انظر: سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، ص119.

Wicksell K. وHayeck F.، اذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغيير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود).

لقد قدم الكلاسيك الجدد وهم " مارشال و روبنسون و بيجو " طلبا جديدا على النقود كمخزن للقيمة أي أداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة.

حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة وهذه النسبة أطلق عليها (مارشال) (ك) .

وقال بان مستوى الأسعار يكون مستقر إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة وفقا للمعادلة التالية :

$$ن \times م = س \times ق$$

حيث (ن) هي كمية النقود.

س: سرعة التداول .

م: متوسط الأسعار

ق : الناتج القومي .

وقيمة الناتج القومي النقدي تساوي حاصل ضرب م×ورمز لها بالرمز (ي) ليعبر عن الدخل القومي النقدي عندها تصبح المعادلة كالتالي :

ن×س=ي ومن ذلك فان $ن = 1/س \times ي$ ، ويرمز إلى مقلوب سرعة التداول بالرمز (ك) فتصبح المعادلة : $ن = ك \times ي$.

وبناء عليه فان (م) أي المستوى العام للأسعار = كمية النقود(ن) /مقلوب سرعة التداول (ك) × الناتج القومي (ق).⁽²¹⁾ وهذه المعادلة تعني : أن قيمة النقود (أي مقلوب المستوى العام للأسعار) تتناسب طرديا مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي لان ذلك يعمل على رفع قيمة النقود(أي ينخفض المستوى العام للأسعار) ويميل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن والعكس صحيح .
بمعنى آخر فان التغييرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر.⁽²²⁾

ويقرر (مارشال) أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات وان رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض

(²¹) للمزيد انظر: فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1981ص81.

(²²) للمزيد انظر: ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، مصدر سابق ، ص ص 250-251.

أسعارها استنادا إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي يمثل انخفاض رغبة الأفراد في التوجه نحو شراء السلع أي تفضيلهم اقتناء السلع بدل الأرصدة النقدية السائلة. (23)

وبذلك يكون مارشال قد ربط بين كمية النقود والإنفاق النقدي من خلال الطلب على النقود أي انه أكد على وظيفة النقود باعتبارها مخزنا للقيمة .

أما ابرز الاختلافات بينها وبين معادلة فيشر :

1. تقرر معادلة فيشر وجود علاقة ميكانيكية بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وهي علاقة طردية وتناسيبية. بينما تقرر معادلة الأرصدة النقدية وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بحيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ثم على المستوى العام للأسعار .
2. تتفق المعادلتان في أن العلاقة بين الطلب على النقود والمعروض منها يحددان التوازن الاقتصادي لان هذه العلاقة تحدد بدورها المستوى العام للأسعار سواء كان بصورة مباشرة (بحسب ما يقرره فيشر في معادلة المبادلة) أو بصورة غير مباشرة (بحسب ما يقرره مارشال في أرصدة النقدية) .

المبحث السادس

النظرية النقدية الكنزية

لقد ظهرت (النظرية النقدية الكنزية Keynesian Monetary Theory) بأفكار رائدها J.M. Keynes ومن ثم Hicks و O. Lange و Patincki و Tobin J. وغيرهم، كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك، وان بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ماتصّدره البنوك المركزية من عملة، وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان، وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لراس المال MEC مرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد (القاع).

و المثال على ذلك فترة الكساد العظيم حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية و تمويله بإصدار كميات جديدة من البنكنوت فساعدت البنوك على التوسع في الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة أفراد ومشروعات ولكن الأفراد احتفظوا بالنقود لتوقعهم حدوث انخفاض كبير في الأسعار فازداد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود و قد نتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل العكس انخفضت هذه الأخيرة.

(23) المصدر السابق ، ص 252.

واستطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة تقول: "إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فأنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة) وبناء على ذلك قال بان المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي وقال بان التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد وقال بان كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق .

ولذلك قال بان التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة للتقلبات في مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق لان ما ينفقه فرد يكون دخلا بالنسبة لفرد آخر أي أن الدخل يتولد بواسطة الإنفاق والدخل الكلي للمجتمع يساوي الإنفاق الكلي للمجتمع لذلك فانه لا يشترط أن تكون زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار . بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي وبناء على ذلك تكون محددات المستوى العام للأسعار وفقد التحليل الكنزي كما يلي :

م = ي / ك

أي: المستوى العام للأسعار = الدخل النقدي / الدخل الحقيقي ، حيث أن (م) المستوى العام للأسعار ، و(ي) هي التكاليف النقدية أو الإنفاق الذي يتولد عنه تيار من الدخل أي أنها الدخل النقدي ، و(ك) هي الحجم المادي للسلع والخدمات المنتجة أي الدخل الحقيقي .

يمكن تلخيص اثر النظرية النقدية الكينزية على التوازن الاقتصادي بالنقاط التالية (24):

1. يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل واعتبر كينز أن هذه هي الحالة الطبيعية والاعتيادية في الاقتصاد .

2. إن التغيرات في الطلب الكلي لها أهمية كبرى في النظرية الكينزية حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتشغيل كما أن الاقتصاد يمكن أن يكون دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تقضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التوظيف الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية .

المبحث السابع

النظرية النقدية الكمية الحديثة

(24) ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، مصدر سابق ، ص 314-318

-حازم البلاوي ، النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1971 ، ص 308-312.

-أيضا : عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1970 ، ص 212.

ظهرت نظرية أخرى تفسر التقلبات الاقتصادية وهي (النظرية النقدية الكمية الحديثة) التي عُرفت بـ **بمنهج شيكاغو** أو (النقوديون Monetarism) (التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين بزعامة M. Freidman هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات.

ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول: " بأنه لم يحدث قط أن وقعت حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغييراً في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضاً وفي الاتجاه نفسه، وإن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وإن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.

وقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية راس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول وقد ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين والذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيها وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعا رأسمالية مثل الآلات والمخازن .

ويعتبر أن طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم ويعتبر الدخل الدائم الذي يمتاز بالاستقرار هو مقياس الثروة وبالتالي يعبر عن مقدار الإنفاق والطلب وبالتالي يحدد سلوك المستهلك الذي يقرر في النهاية حالة الاستقرار من عدمها في الاقتصاد ، أما الطلب على النقود عند فريدمان فإنه يرتبط بمفهوم الثروة وحيث أن النقود هي أصل فإن الطلب على النقود يرتبط طردياً مع فكرة الثروة واعتبر ان ارتباط النقود بالدخل الدائم وليس الدخل الجاري يشير إلى أن الطلب على النقود سيزيد مع زيادة الدخل الجاري ولكن بنسبة اقل وسينخفض مع انخفاض الدخل الجاري ولكن بنسبة اقل أيضاً وعليه صاغ الفرضية التالية :

الطلب على النقود لن يتقلب كثيراً مع حركات الدورة الاقتصادية سواء رواج أو كساد لان الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتأثر بدرجة صغيرة بالدورة التجارية فالدخل الدائم فكرة مستقرة لا يتعرض لتقلبات عنيفة في مستواه ومن ثم يصبح الطلب النقدي مستقراً وهذا التفكير يتوافق مع الفكر الكلاسيكي الذي يدور حول فكرة استقرار دالة الطلب على النقود فافتراض ثبات سرعة دوران النقود واستبعاد تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود وهي نفس أفكار فريدمان لان تحليله سيكون متناسقاً معها .ومن الفرضيات الهامة الأخرى في نظرية فريدمان :

- أن الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة .
- أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

ومن الاختلافات بين نظرية فريدمان ونظرية كينز ما يلي (25)

1. ادخل فريدمان كثي من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدايل للنقود مثل الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية وبسبب هذا التنوع والتعدد في الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود فان أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد أما كينز فقد اقتصر على نحو واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات .
2. لم يعط كينز اهتماما للأصول والسلع الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بينما نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدايل أي أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود وبين حيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها وهذا ما يفسر الفرض الذي قال به فريدمان : "إن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.
3. عندما حلل كينز دالة تفضيل السيولة اخذ العائد على النقود على انه ثابت دائما وهو يساوي صفر بينما شدد على أن العائد من النقود ليس ثابتا وكذلك اعتبر كينز أن تقلب سعر الفائدة يؤدي إلى سرعة دوران النقود وهو ما يفسر عدم استقرار دالة الطلب على النقود بينما فريدمان يعتبر أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها .

خاتمة

يجب الإشارة إلى أن معظم الأزمات الاقتصادية قد يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك، ومن ثم فان لكل أزمة متغيراتها وظروفها وبالتالي فان إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقيق ظروف مماثلة او قريبة مع الإقرار بان التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست يسيرة، لكن عملية الاستفادة من التجارب والدروس ليست صعبة ، على الرغم من أن كثير من الباحثين يردون سبب الدورات الاقتصادية إلى العوامل النقدية إلا أن هناك من قال بان أسبابا أخرى قد يكون لها تأثير في ظهور الدورة الاقتصادية ومن هذه الأسباب:

1. العوامل النفسية (التفاؤل والتشاؤم) والذي ينتج عن تغيرات في المتداول النقدي وتوقعات المستثمرون للسياسات الاقتصادية والمصرفية تحديدا حيث يظهر التفاؤل عندما يتنبأ المنظمون بان السياسية الاقتصادية هي سياسة توسعية ويتشائمون عندما يتوقعون أن السياسة هي انكماشية وبناء على نوع السياسة السائدة يقوم المنتجون بتوجيه الإنتاج سواء زيادة أو نقصان

(25) احمد أبو الفتوح ، مصدر سابق ، ص 250-262.

مما يؤثر بشكل مباشر على الطلب على مدخلات الإنتاج وبالتالي على الطلب ونتيجة لتذبذب هذه السياسة تحصل الاضطرابات والتذبذبات في الاقتصاد مما يخلق الدورات الاقتصادية

2. هناك نظرية أخرى لتفسير دورات الأعمال جاء بها شومبيتر وهي نظرية التجديد والابتكار حيث بين بان التجديد والابتكار الذي يجريه المنظمون له دور كبير على النشاط الاقتصادي حيث ان الابتكارات الحديثة تساعد على تطور النشاط الاقتصادي برمته وحمود الابتكارات تؤدي إلى كساد الاقتصاد وبالتالي يحدث الاختلال وتظهر دورات الأعمال .

النتائج

من خلال ما تقدم يمكننا التوصل إلى النتائج التالية :

1. يجب عدم إغفال دور التحليل الكلاسيكي في شق البداية إلى تفسير عدة ظواهر كالتضخم واعتمد كقاعدة للتحليل الحديث للنظرية النقدية عند فريدمان ولكن لقد أسس التحليل الكلاسيكي للنقود على فرضيات و أسس تبين فيما بعد أنها غير صحيحة كفاية أو غير صالحة لكل الأوقات كحياد النقود والتشغيل الكامل و هذا أثناء الأزمة العالمية 1929 وعجز التحليل الكلاسيكي عن تفسير الأزمة آنذاك.
 2. تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار و ما يحدث فيها من تقلبات وهي تتمثل في مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها.
 3. إن النظرية الكمية للنقود كانت متفقة تماما مع التحليل والواقع الاقتصادي السائد آنذاك.
 4. لفتت النظر إلى خطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه كمية النقود في تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي من عدمه .
 5. إن لنظرية كمية النقود أهمية ودور كبيرين في تفسير ظاهرة التضخم.
 6. كانت عامل تنبيه للسلطات للاهتمام لموضوع النقود وإدارتها نظرا للخطورة الكبيرة لها على دورات الأعمال .
 7. التوازن الاقتصادي بحسب التحليل الكلاسيكي يتحقق بناء على العلاقات العينية التي تبين الكميات المنتجة من السلع والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وفق الأسعار النسبية وهذه تتوقف على الأذواق وتفضيلات المستهلكين ومستوى الفن الإنتاجي ومدى وفرة عناصر الإنتاج أما النقود فليس لها اثر يذكر على علاقات التوازن الاقتصادي إذ لا شان لمستوى الأسعار بالتوازن وإنما يتأثر بالتغير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصانا .
 8. عقب ظهور أزمة الكساد العالمي و قبل ذلك ظهرت عدة انتقادات للنظرية النقدية الكلاسيكية :
- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج

- افتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل ولكن اثبت عدم صحة هذا الافتراض عند حدوث الأزمة العالمية 1929-1933 وإذا تخلينا على هذا الافتراض يزول اثر التغير في المستوى العام للأسعار.

- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود :

فسرعة الدوران يمكن أن تتغير في المدى الطويل و بالتالي تؤثر على حجم المعاملات وتتغير النتيجة :
إذا زادت M و انخفضت V فان P تبقى ثابتة
إذا انخفضت M و زادت V فان P تبقى ثابتة

9. يرجع إخفاق النظرية إلى أنها أعطت وظيفة وحيدة للنقود. ومع ذلك فان هذه النظرية يمكن أن تنطبق على البلدان النامية خصوصا عندما تتوجه نحو الاستثمار مواردها المتاحة وبلوغها مستوى التشغيل الكامل لهذه الموارد في الأجل القصير مما يجعل جهاز الإنتاج غير مرن فتؤدي زيادة كمية النقود المعروضة التي لا يصاحبها زيادة في الإنتاج إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، كذلك يمكن للسلطات النقدية تقليص كمية وسائل الدفع مع ثبات حجم الإنتاج مما يؤدي إلى الانكماش .

10. تلعب العوامل النفسية كالتفاؤل والتشاؤم دورا في حدوث دورات الأعمال وفقا لما جاءت به بعض النظريات لذا يجب على السياسات الاقتصادية مراعاة ذلك عند التخطيط الاقتصادي .

11. لعبت النظريات المختلفة أدورا هاما في تفسير دورات الأعمال ولكن لكل نظرية مدخلها وتحليلها الخاص بها وذلك وفقا للظروف التاريخية الني ولدت فيها فروض هذه النظرية أو تلك ولا يمكن إغفال دور هذه النظريات في تفسير دورات الأعمال والتي ما زال جلها يستخدم كأسس لتحليل أزمات العالم الاقتصادية إلى اليوم .

12. إن ظهور هذا العدد الكبير من النظريات المفسرة لأثر النقود على دورات الأعمال يدل دلالة قاطعة على أهمية النقود ودورها في النشاط الاقتصادي وبأنها عامل أساسي من عوامل التأثير في النشاطات الاقتصادية المختلفة وبأنها العامل الأبرز في صنع التضخم أو الانكماش أو الانتعاش أو الكساد ... الخ من الظواهر .

المراجع:

1. احمد أبو الفتوح الناقة ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1998 .
2. حسين عمر . (1412هـ) . الموسوعة الاقتصادية . ط4- القاهرة: دار الفكر العربي .
3. حازم الببلاوي ، النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1971 .
4. عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1970 .
5. عبد الرحمن يسري ، اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية ، 1979 .

6. عبد المنعم مبارك، النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية، 1995.
7. عادل عبد المهدي ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1987.
8. عبد المنعم راضي ، مبادئ الاقتصاد، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1989.
9. سامي خليل . (1406هـ). مبادئ الاقتصاد الكلي. ط3- الكويت: مكتبة النهضة العربية.
10. سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1982،
11. فرج عبد العزيز عزت ، النقود والبنوك ، مكتبة الزعفران ، القاهرة ، 1990.
12. فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1981.
13. مبارك الكريم. (1402هـ). الدورات الاقتصادية. مجلة الإدارة العامة-العدد 34 -السنة 1402هـ/1982م- صادرة عن معهد الإدارة العامة.
14. مصطفى شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت، 1981.
15. موسى ادم عيسى ، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، مجموعه دلة البركة ، جدة ، 1993.
16. محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، 1981.
17. محمد يحيى عويس ، النقود والبنوك ، دار أسامة ، القاهرة، 1977.
18. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.